

النشر الربعية العدد الواحد والعشرون



تنظيم . . تطوير . . رقابة النشرة الربعية

العدد الواحد والعشرون- الربع الثالث للعام 2024

كلمة العدد



براق النابلسي

مدير عام الهيئة

يغطي هذا العدد من نشرة سوق رأس المال الربعية، الربع الثالث من العام 2024، حيث يسلط الضوء على الجهود المبذولة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لتعزيز الشفافية والرقابة والتطوير في القطاعات المالية غير المصرفية.

خلال الربع الثالث من هذا العام، منحت الهيئة كلاً من شركة وندسور بروكرز والشركة المتحدة، وشركة (CFI)، إذن التشغيل في البورصات الأجنبية، كما أصدرت الهيئة تقريرها السنوي للعام 2023، الذي تضمن معلومات وإحصائيات عن القطاعات التي تشرف عليها الهيئة خلال العام ذاته.

من جهة أخرى، وضمن جهودها في إقرار قانون مواكب للتطورات في صناعة التأمين بفلسطين، وضمن المشاورات التي جرت في هذا السياق، قامت الهيئة بنشر مسودة مشروع قانون التأمين للجُمهور، وذلك في إطار توسيع دائرة المشاركة والنقاش حول مسودة القانون. وضمن جهود الهيئة في التنسيق المستمر بينها وبين المؤسسات، جري توقيع مذكرة تفاهم مشتركة بين الهيئة وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وذلك ضمن مشروع بناء أنظمة وخدمات التأمين الزراعي في فلسطين.

كما مددت الهيئة فترة الإفصاح عن البيانات المالية للنصف الأول من العام 2024، ليصبح الموعد النهائي للإفصاح هو 15/9/2024.

في النهاية، أود التأكيد على أن المعايير والتحديات التي تواجه عمل الهيئة، لن تجعلها تحيد عن مواصلة تنفيذ سياستها التي تتمثل في توفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية لقطاعات سوق رأس المال واستقرارها.

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

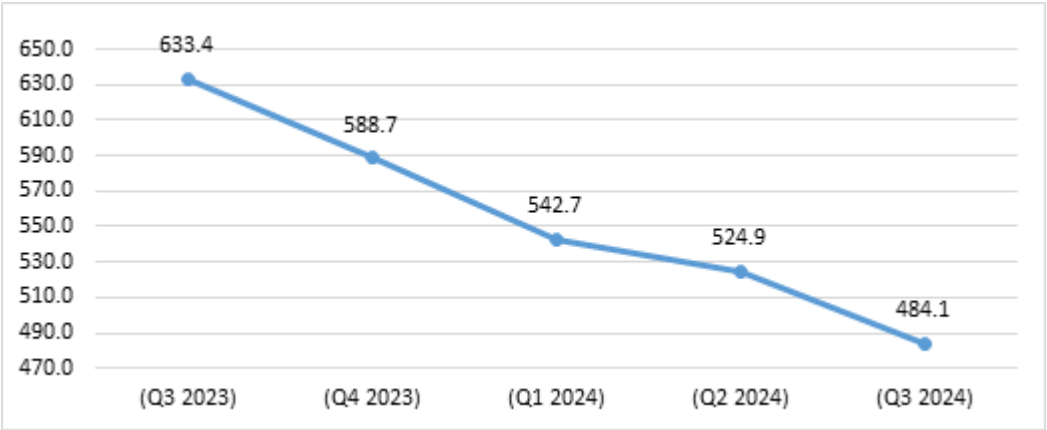
تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع الأوراق المالية

• مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 484.1 نقطة مع نهاية الربع الثالث من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً نسبته 8% عن إغلاقه نهاية الربع الثاني من العام 2024، والبالغ 524.9 نقطة. ويبين الشكل رقم (1) أدناه التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)



• إحصائيات وبيانات التداول

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الثالث 2023	
63	54	63	عدد جلسات التداول
26.2	19.5	42.4	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
43.7	33.1	109.5	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,970.4	4,215.6	4,889.5	القيمة السوقية (مليون دولار)
0.69	0.61	1.7	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4,822	4,594	6,561	عدد الصفقات
69,017	69,283	69,705	إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين
22.79%	24.23%	25.58%	القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
0.25%	0.19%	1.38%	قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

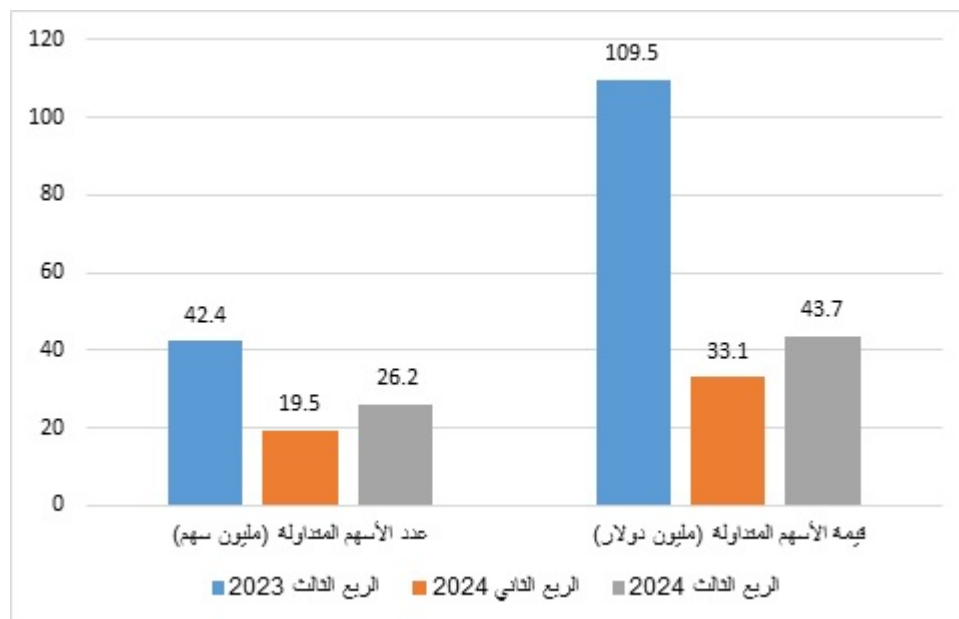
المقارنة الربعية

شهد إجمالي التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2024 ارتفاعاً نسبته 34% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثاني من العام 2024)، وانخفاضاً بنسبة 38% عن الربع المناظر (الربع الثالث من العام 2023).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الثالث من العام 2024 ارتفاعاً نسبته 32%، مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الثاني من العام 2024) وانخفاضاً بنسبة 60% عن الربع المناظر (الربع الثالث من العام 2023).

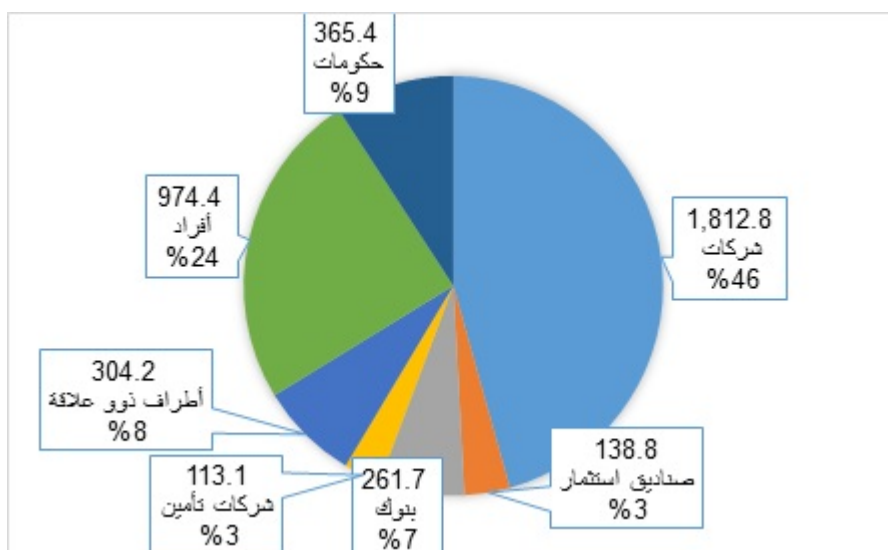
فيما شهدت القيمة السوقية انخفاضاً نسبته 6% و19% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

شكل 2: القيمة السوقية لأقسام بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2024



شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل [1] كما في نهاية الربع الثالث 2024 (مليون دولار).

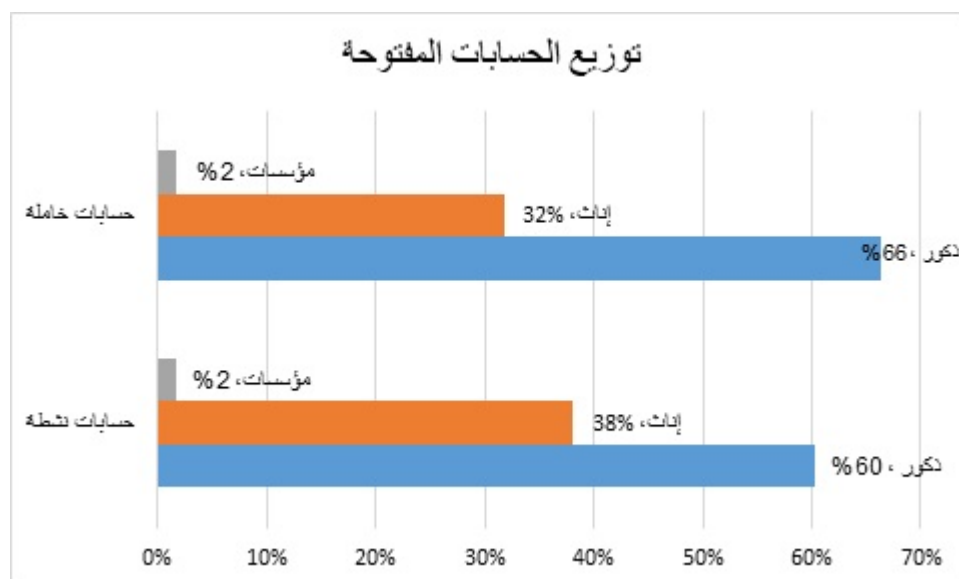
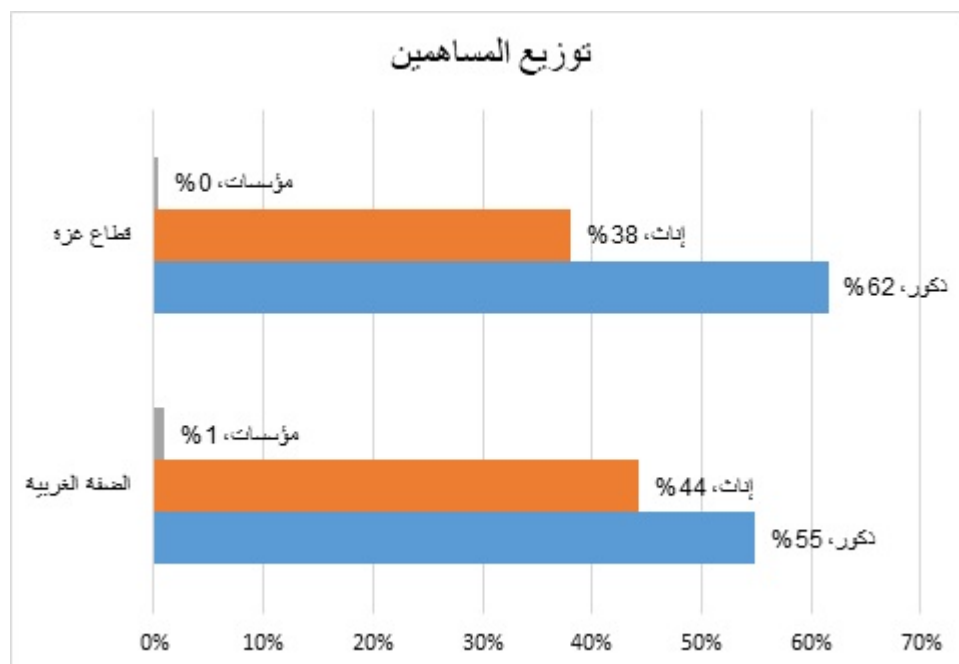
شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل [1] كما في نهاية الربع الثالث 2024 (مليون دولار)



يأخذ التصنيف أعلاه [1] الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث إن قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف كونها مذكورة ضمن تصنيف مخصص، بالمقابل تشمل قيمة الأطراف ذوي العلاقة شركات وأفراداً آخرين.

يوضح الشكل رقم (4) توزيع المساهمين (صفة وغزة) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 62,009 مساهمين كما في نهاية الربع الثالث من العام 2024، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين، والبالغة 123,414 حساباً. وكما يوضح الشكل أدناه، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجنس كما في نهاية الربع الثالث 2024



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الثالث من العام 2024، وقد سجلت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الثالث من العام 2024 عن سابقه بنسبة بلغت 7.5%، ويأتي ذلك في سياق إجماع الفئات الأكثر تضرراً من الحرب عن تجديد وثائق التأمين بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في الضفة، وكذلك التوقف التام لعجلة الإنتاج والتعطيل الكامل للحياة الاقتصادية في قطاع غزة مع بدء الحرب، الذي لا يزال مستمراً حتى تاريخه. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ 286 مليون دولار، تصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 48% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الثاني والثالث من العام 2024 (باستثناء إجمالي الأقساط المكتتبة) لا تشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الثالث 2023	الربع الثاني *2024	الربع الثالث *2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	316.27	193.37	292.40
إجمالي استثمارات شركات التأمين	308.67	282.23	286.45

يشير الجدول رقم (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث بلغت مع نهاية العام 2023 ما يقارب 27.2%، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية؛ إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها انخفضت مع نهاية العام 2023 لتصل إلى 71.22 دولار أمريكي.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2020	1.95%	58.7
2021	2%	68.6
2022	2.07%	73.08
2023	2.27%	71.22

يوضح الشكل رقم (1) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات بلغت نسبته 69% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الثالث من العام 2024، يليه التأمين الصحي بنسبة 10%. كما يلاحظ من الشكل رقم (2) أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 57% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2024.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثالث 2024

تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأجير التمويلي

1

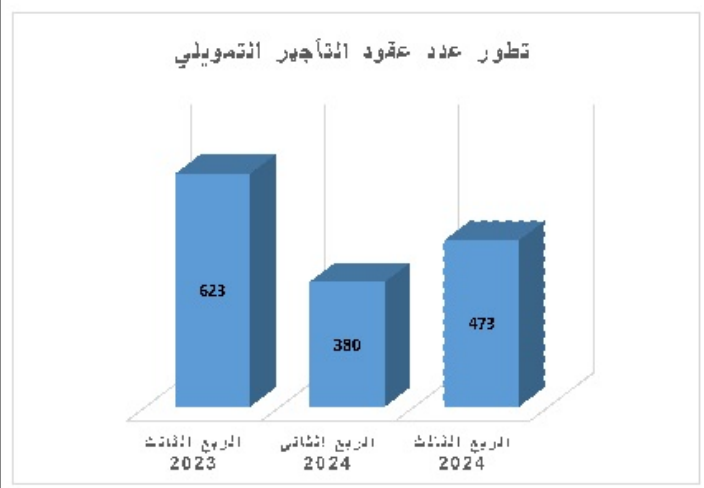
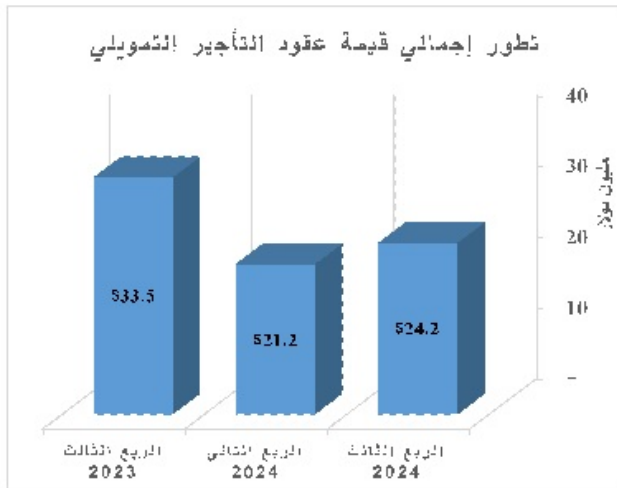
المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 8 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2023. وشهد أداؤها انخفاضاً مع نهاية العام 2023؛ إذ بلغ عدد العقود 2,431 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 122.2 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً قدره 13.2% و14.7% في عدد العقود وقيمتها على التوالي، مقارنةً بالعام 2022. ويعزى الانخفاض الملحوظ والمشار إليه، إلى تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك، خلال الربع الرابع من العام 2023 (انظر الشكل 1).

شكل 1: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي



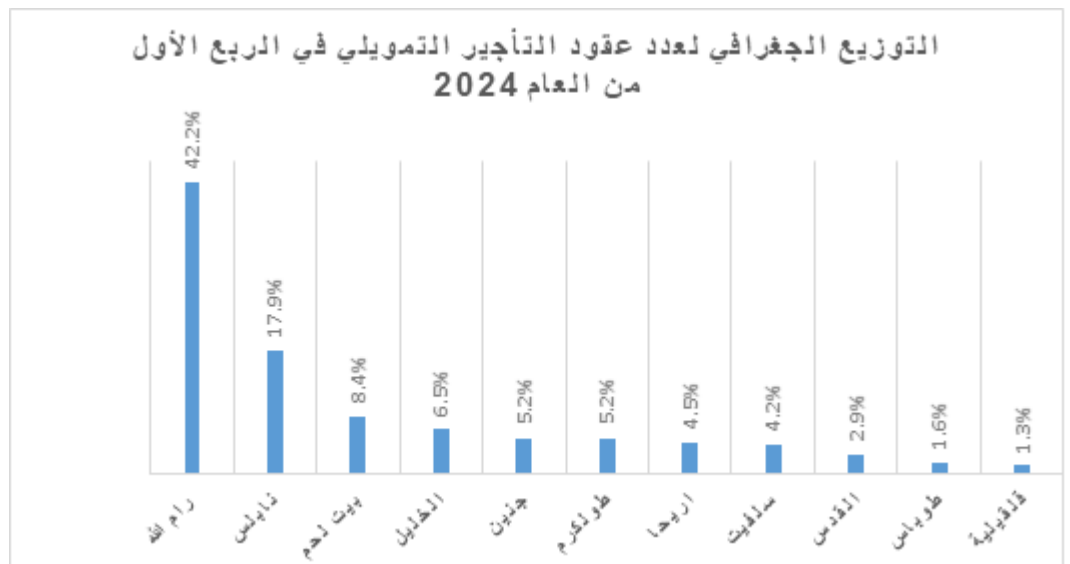
المقارنة الربعية: بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 24.2 مليون دولار بواقع 473 عقداً في نهاية الربع الثالث من العام 2024، بارتفاع عن الربع الثاني من العام 2024 نسبته 24.5% في عدد العقود، و14.2% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2023، يلاحظ انخفاض عدد وقيمة العقود بنسبة 24% و27.8% على التوالي (انظر الشكل 2).

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي



لا يزال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث كان تركيز عدد عقود التأجير التمويلي في الربع الأول من العام 2024 ما نسبته 42.2%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 17.9%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 8.4%، ثم محافظة الخليل بنسبة 6.5%، ثم محافظتا جنين وطولكرم بنسبة 5.2% لكل منهما. أما باقي المحافظات فشكّلت ما نسبته 14.6% من عدد العقود. مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل رقم 3).

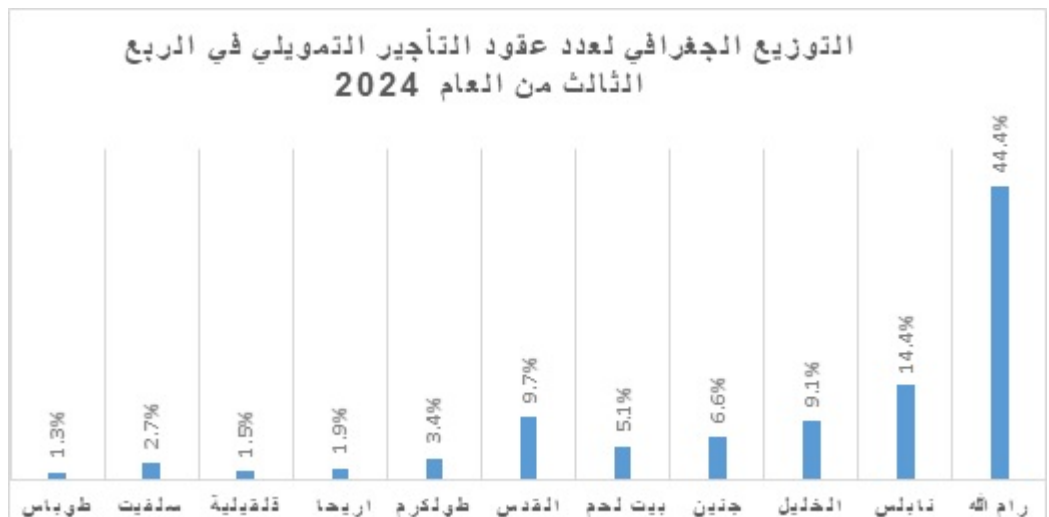
شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الأول من العام 2024



لا يزال هناك تركيز عالٍ في عدد العقود المبرمة خلال الربع الثالث من العام 2024 في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 44.4%، ثم محافظة نابلس بنسبة 14.4%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 9.7%، ثم محافظة الخليل بنسبة 9.1%، أما محافظة جنين، فشكّلت ما نسبته 6.6%، وبقية المحافظات شكّلت نسبة 15% من عدد العقود.

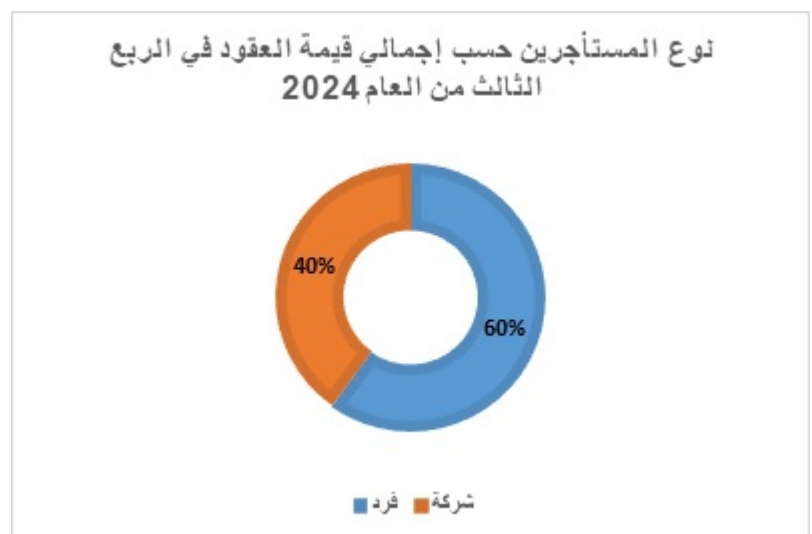
ومن الملاحظ أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الثالث 2024

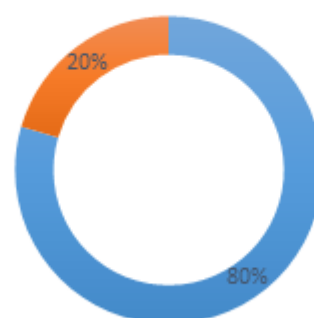


يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 82% من عدد العقود المسجلة في الربع الثالث من العام 2024، يعود إلى أفراد، في حين أن القيمة للأفراد هي 60%، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2023، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد في الربع الثالث من العام 2023 ما نسبته 85%، ويقابلها 63% من القيمة للفئة ذاتها والفترة ذاتها.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الثالث 2024



نوع المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول من العام 2024



■ فرد ■ شركة

التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

التوعية المالية > مصطلحات توعوية



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

حملات وورش ولقاءات توعوية

هيئة سوق رأس المال تشارك في جائزة فلسطين للصحافة الاقتصادية في دورتها الثانية

شاركت الهيئة إلى جانب المنظم الرئيسي للجائزة وهي شبكة الصحفيين الاقتصاديين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين في "جائزة فلسطين للصحافة الاقتصادية" في دورتها الثانية التي نظمت برعاية عدد من الجهات الشريكة شملت كلاً من صندوق الاستثمار الفلسطيني، وسلطة النقد، وجمعية البنوك في فلسطين.

وأعلنت شبكة الصحفيين الاقتصاديين نتائج الأعمال الفائزة بجائزة فلسطين للصحافة الاقتصادية في دورتها الثانية "نسخة شهداء غزة"، وذلك عن العامين 2023 و2024 من خلال فعالية بروتوكولية نظمت في مدينة رام الله.

وحضر الفعالية ممثلاً عن الهيئة السيد عمار العكر رئيس مجلس الإدارة، والسيد براق النابلسي مدير عام الهيئة، وعدد من المدراء إلى جانب كادر العلاقات العامة والدولية في الهيئة.

وأكد رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال السيد عمار العكر، أن الأخطار الوجودية التي تمر بها القضية الوطنية تجعل من تكاتف مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني وقطاعاته، ولا سيما القطاع المالي الحكومي، والمصرفي، وغير المصرفي، حاجة ملحة لتعزيز التعاون والشراكة، جنباً إلى جنب مع الإعلام والصحافة ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني، بما يسهم في تعزيز قدراتنا على الاستجابة لهذه التحديات وتعزيز صمود المواطنين.

وشدد العكر على أن الهيئة ستواصل العمل مع نقابة الصحفيين والشركاء، كافة، على تطوير برامج عملها الإعلامية والتوعوية بشكل يستجيب للاحتياجات، وبشكل تراكمي وتكاملي، حتى نستطيع الوصول إلى ما نصبو إليه من صحافة فلسطينية متحررة من قيود الاحتلال، ومنافسة مهنيّاً على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتأتي مشاركة الهيئة في الجائزة انطلاقاً من حرصها على تطوير مهارات الصحفيين الفلسطينيين وقدراتهم لتمكينهم من تغطية المواضيع الاقتصادية والمالية بمهنية عالية.

الشمول المالي في فلسطين

مستجدات الشمول المالي في فلسطين

على الرغم من حالة عدم الاستقرار في فلسطين، واستمرار الحرب الغاشمة على قطاع غزة، وتوسع رقعة الحرب في المنطقة، وتأثير ذلك على الحياة اليومية للمواطنين، وبالتالي على كافة تعاملاتهم اليومية، والمالية منها، فإن ذلك لا يمنع من تعزيز الحاجة إلى تكثيف الجهود الخاصة بمساعي الشمول المالي، واستمرار الجهود المبذولة من كافة الجهات ذات العلاقة بالشمول المالي في فلسطين؛ للحفاظ على المنظومة المالية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وفي سياق ذلك، تم في الاجتماع الأخير للجنة الوطنية للشمول المالي التوافق بين كافة الأطراف الأعضاء من الوزارات والمؤسسات، كل فيما يخصه، على إعادة النظر في خطة الشمول المالي للفترة المتبقية من عمر الاستراتيجية، وتقييم ما يمكن تنفيذه خلال الفترة القادمة، وتحديد الأولويات والبدء بتنفيذها من أجل تعزيز الشمول المالي في فلسطين.

وفيما يلي نعرض أبرز التطورات في سبيل تعزيز الشمول المالي، خلال الربع الثالث من العام 2024:

• عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للشمول المالي

تم عقد الاجتماع التاسع للجنة الوطنية للشمول المالي في بداية الربع الأول من العام 2024، وذلك لغرض الاطلاع على تقرير الإنجاز للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 7/2023 - 6/2024، وما يتضمنه من تقرير تقدم سير العمل في خطة عمل الشمول المالي، ومن أجل الوقوف على آخر التطورات في ما يتعلق بسير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2025، والتداعيات الحاصلة بسبب الحرب، وما نتج عنها من آثار سلبية تعيق تنفيذ برامج استراتيجية الشمول المالي، والخطة التنفيذية الخاصة بها.

وتخلل الاجتماع مناقشة العديد من القضايا المهمة التي تختص بتعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتأثر برامج الخطة وتوقف بعضها بسبب الأوضاع، وكان أبرزها ضرورة تضافر كل الجهود من أجل استمرار المحافظة على تقديم خدمات مالية مصرفية وغير مصرفية للمواطنين في ظل هذه الأوقات الصعبة، والظروف السياسية والاقتصادية السائدة.

كما تم استعراض ومناقشة أهم الإجراءات التي اتخذتها الهيئة للتخفيف من آثار الحرب على القطاع المالي غير المصرفي، ومن أهمها تمديد فترة الإفصاحات للشركات المدرجة. وتم عرض أبرز إنجازات الهيئة خلال هذه الفترة: مثل البدء بتنفيذ دراسة مسحية شاملة لقطاع التأمين، وذلك بهدف تعزيز الشمول التأميني في فلسطين، واستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة إلى قيام الهيئة بتنظيم التعامل مع الأسواق الخارجية في قطاع الأوراق المالية، وذلك بهدف توسيع القطاع المالي غير الرسمي على حساب القطاع المالي الرسمي، وهو أحد أهداف الشمول المالي.

وقد تم، أيضاً، استعراض إنجازات كل من سلطة النقد، والمؤسسات والوزارات الشريكة في الاستراتيجية، التي تعمل جاهدة على تلبية متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، كل فيما يخصه، إضافة إلى مناقشة التحديات التي يواجهها الشركاء، كافة، في الاستراتيجية.

واختتم الاجتماع باعتماد اللجنة تقرير الإنجاز للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 7/2023 - 6/2024، وما يتضمنه من تقرير تقدم سير العمل في خطة الشمول المالي.

• تفعيل الخطة الثلاثية بين الهيئة وسلطة النقد ووزارة التربية والتعليم

تزامناً مع عودة المدارس إلى الدوام الوجاهي، عملت وزارة التربية والتعليم على تفعيل العمل بالخطة الثلاثية بين الهيئة، وسلطة النقد، ووزارة التربية والتعليم، وذلك بعد توقف العمل بها، والانقطاع عنها منذ بداية العام الدراسي الفائت، الذي صادف بداية شن العدوان الغاشم على قطاع غزة.

من الجدير ذكره أن الخطة الثلاثية تستهدف واحدة من أهم فئات الشمول المالي، وهي فئة الأطفال والشباب، مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الطلابية التي تضمها المدارس الحكومية (حوالي 879 ألف طالب/ة) إضافة إلى العاملين من معلمين وموجهين (حوالي 51000 مدرس/ة) وموظفي الوزارة والمديريات في المحافظات.

وتكمن أهمية استكمال تنفيذ الخطة الثلاثية ما بين الوزارة والهيئة وسلطة النقد في ظل عودة الدوام المدرسي إلى النمط الوجاهي، وشبه انتظام العملية التعليمية، في البناء على الجهود السابقة في هذا السياق، حيث تمت مناقشة الخطة الثلاثية بين الأطراف الثلاثة، وتقييم أولويات التنفيذ وفقاً للوضع الحالي، وأولويات وزارة التربية والتعليم ورؤيتها في هذا المجال.

وتم التوافق على البدء بتنفيذ أنشطة الخطة وفقاً للأولويات الجديدة، وبما يتناسب مع خطط وزارة التربية والتعليم، بحيث يتم التركيز على جانبين رئيسيين: أنشطة توعوية مباشرة تستهدف المراحل الصفية كافة، يتم تنفيذها من خلال قنوات الوزارة الإلكترونية التعليمية؛ مثل منصة (E-school)، والجانب الآخر البدء بتحضير مواد وأنشطة لامنهجية لفرعي المهني، وريادة الأعمال، بشكل يتماشى مع المسابقات والجرعات التعليمية المحددة من قبل الوزارة، وذلك بعد الانتهاء من الاطلاع على المناهج المقررة لهذه الفئات، الى جانب جملة من الأنشطة التي سيتم تنفيذها بالتوازي، منها استهداف الموجهين التربويين لهذه الفئات الصفية.

• استكمال العمل على المسودة الأخير من الاستراتيجية الوطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)

تم إدراج تطوير استراتيجية وطنية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) كأحد أنشطة الخطة التنفيذية للشمول المالي بقيادة وزارة الاقتصاد، لما لهذا القطاع من أهمية وحساسية؛ كونه يلعب دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل هذه المنشآت المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، كما أنها تساهم في تقليل مستويات الفقر، وتعزيز الابتكار، وتساهم في توزيع أكثر عدالة للدخل. ومن هذا المنطلق، يعد وضع إطار استراتيجي لهذه المشاريع، يحدد المبادئ العامة والتوجهات الإرشادية لدعم نموها وتطويرها، أمراً بالغ الأهمية، حيث يلعب دوراً مباشراً في تعزيز مستويات الشمول المالي في فلسطين.

وتحدد استراتيجية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المبادئ العامة والتوجيهات الأساسية التي تهدف إلى دعم تطوير هذا القطاع ونموه في فلسطين. وبعد تشكيل اللجنة المسؤولة عن الإشراف ومتابعة تطوير الاستراتيجية من كل من وزارة المالية، وهيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، وبقيادة وزارة الاقتصاد، تم تطوير الاستراتيجية استناداً إلى دراسة السوق التي نفذتها وزارة الاقتصاد، وبدء عمليات المراجعة والتنقيح عليها. وقد عملت اللجنة المكلفة على مراجعة الاستراتيجية بشكلها النهائي تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء للاعتماد النهائي خلال الربع الأخير من العام، تمهيداً للبدء في مرحلة التنفيذ.

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

دائرة إدارة المخاطر-قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيمه وتطويره ومراقبته في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنب قطاعات سوق رأس المال من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، واصلت الهيئة مع بداية العام 2024 دورها في مواصلة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الآتي:

- اجتماع بين هيئة سوق رأس المال ووحدة المتابعة المالية بشأن تعزيز إجراءات آلية الدخول للسوق.
- في ظل الحاجة المتزايدة للتعامل مع التحديات المالية والتنظيمية بكفاءة، حصلت الهيئة على مستخدم على نظام (world check) يمكنها بسهولة من إجراء فحص عن الأشخاص أو الكيانات والتحقق بكفاءة عالية، والوصول إلى معلومات محدثة وموثقة تشمل قوائم العقوبات الدولية والمحلية، والأشخاص ذوي المخاطر العالية، بما في ذلك الأشخاص المعرضون سياسياً للمخاطر والكيانات المحظورة.
- حصلت الهيئة على عضوية في الفريق الوطني المختص بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وذلك وفق قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته الأسبوعية رقم (14/19) والمنعقد بتاريخ 9/7/2024.
- شارك فريق الهيئة في عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم الانتهاء من مسودة التقييم مع نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2024.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة الشركات وتعزيز قدرتها على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة. وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الثالث من العام 2024، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 2.
- تعميم الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.
- تعميم الاعتماد على الأطراف الثالثة- الأوراق المالية.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

- منذ بداية العام 2024، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2023، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة هيئة سوق رأس المال وإشرافها، للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات تنفيذ هذه الخطط منذ بداية العام، وتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

طلبات التعاون المحلية:

قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:

- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام والبالغ عددها 6.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد والبالغ عددها 3.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية والبالغ عددها 13.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية والبالغ عددها 1.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

هيئة سوق رأس المال تمنح كلاً من شركة وندسور بروكرز والشركة

المتحدة و(CFI) إذن التشغيل لممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية

منحت هيئة سوق رأس المال، شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية (CFI)، وشركة وندسور بروكرز (فلسطين)، والشركة المتحدة للأوراق المالية، رخصة مزاولة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية (الفوركس)، عقب استكمال الشركات المتطلبات الفنية والقانونية، كافة، الواجبة للتعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية، إضافة إلى متطلبات الربط مع نظام الحفظ المركزي لدى الهيئة.

هيئة سوق رأس المال تصدر تقريرها السنوي للعام 2023

أصدرت الهيئة تقريرها السنوي للعام 2023، الذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها، والتي تشمل كلاً من قطاعات الأوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي، إضافة إلى خدمات التمويل الرقمي والابتكار.

يمكنكم الاطلاع على التقرير السنوي للعام 2023 من خلال: [الضغط هنا](#)

هيئة سوق رأس المال تنشر مسودة مشروع قانون التأمين للجمهور

نشرت الهيئة، مسودة مشروع قانون التأمين الجديد في إطار توسيع دائرة المشاركة والتشاور حول المسودة وصولاً إلى قانون يلبي الاحتياجات كافة، ويعالج مواطن القصور في القانون ساري المفعول حالياً.

وكانت الهيئة قد أرسلت مسودة مشروع القانون إلى الجهات كافة ذات العلاقة، لأخذ الملاحظات والتوصيات بما يقود إلى مواكبة التطورات في صناعة التأمين بفلسطين.

هيئة سوق رأس المال وصندوق درء المخاطر يوقعان مذكرة تفاهم

وقعت الهيئة وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية مذكرة تفاهم ضمن مشروع بناء أنظمة وخدمات التأمين الزراعي الفلسطيني، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى ضمان التنسيق والتعاون الأمثل بين المؤسسات.

هيئة سوق رأس المال تمدد فترة الإفصاح عن البيانات المالية للنصف الأول من العام 2024

أعلنت الهيئة عن تمديد فترة الإفصاح عن البيانات المالية للمراجعة للنصف الأول من العام 2024، وذلك لتمكين الشركات المساهمة العامة المدرجة ومدققي حساباتها من الإفصاح وفق الأصول عن البيانات المالية نصف السنوية، من خلال إعداد التقرير نصف السنوي المراجع من قبل مدقق الحسابات المعتمد، وذلك ليصبح يوم الأحد 15/9/2024 هو الموعد النهائي للإفصاح بدلاً من 15/8/2024.